الأمم المتحدة

A/66/678

الجمعية العامة

Distr.: General
31 January 2012
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

الموجز الذي أعده رئيس الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى الخامس المعقود بشأن تمويل التنمية (نيويورك، ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)

أولا - مقدمة

١ - عقدت الجمعية العامة حوارها الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بمقر الأمم المتحدة. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ”توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“.

٢ - وقام رئيس الجمعية العامة بالنيابة، غاري فرانسيس كوينلان، بافتتاح الاجتماع باسم رئيس الجمعية العامة، ناصر عبد العزيز النصر. وأدلى ببيان أيضا كل من آشا - روز ميغيرو، نائبة الأمين العام، ولازاروس كابامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أدلى ببيانات في الجلسة العامة ثلاثة وزراء ونائب وزير ومسؤولون آخرون من ٥٣ حكومة، بمن فيهم سبعة ممثلين تحدثوا باسم مجموعات من البلدان.

٣ - وخُصص اليوم الثاني لثلاث موائد مستديرة تفاعلية عُقدت لأصحاب المصلحة المتعددين عن مواضيع مختارة، أعقب كل منها حوارٌ تفاعلي غير رسمي. ومن بين المشاركين في تلك الاجتماعات غير الرسمية ممثلون رفيعو المستوى للحكومات، وممثلون للمنظمات

160212 150212 12-21991 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الدولية والمراقبين، و ٢٤ ممثلا من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وكانت عناوين اجتماعات المائدة المستديرة والحوار التفاعلي غير الرسمي على النحو التالي:

- المائدة المستديرة ١: إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وآثاره على التنمية.
- المائدة المستديرة ٢: أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة والديون الخارجية والتجارة الدولية.
- المائدة المستديرة ٣: دور التعاون الإنمائي المالي والتقني، بما في ذلك المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، في حشد وتعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية.
- الحوار التفاعلي غير الرسمي: الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - وكان معروضا على الاجتماع التقارير التالية المقدمة من الأمين العام: (أ) متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (A/66/329)؛ (ب) الآليات الابتكارية لتمويل التنمية (A/66/334)؛ (ج) النظام المالي الدولي والتنمية (A/66/167)؛ (د) القدرة على تحمُّل الدَيْن الخارجي والتنمية (A/66/164)؛ (هـ) التجارة الدولية والتنمية (A/66/185)؛ (و) موجز أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١) (A/66/75-E/2011/87). ويرد أدناه ملخص للمناقشات التي دارت في الجلسات العامة واجتماعات الموائد المستديرة والحوار التفاعلي.

ثانيا - الجلسات العامة

٥ - ألقى رئيس الجمعية بالنيابة ملاحظات استهلالية باسم رئيس الجمعية، فأعرب فيها عن القلق العميق الذي ينتاب رئيس الجمعية إزاء مجموعة من العوامل تساهم في البلبلة في البيئة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك أزمة الديون السيادية في أوروبا واستمرار أزمة البطالة في البلدان المتقدمة النمو وضعف القطاع المالي وتغير المناخ وتقلب أسعار الغذاء والطاقة. بل إن الانقسامات السياسية بشأن كيفية التصدي لتلك المشاكل والدعوات المنادية بالتقشف المالي تمنع الاستجابة السياساتية المنسقة والفعالة. وينبغي أن يفي المانحون بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية رغم الضغوط المالية التي يواجهونها وأن يدرسوا إمكانية التوصل إلى سبل مبتكرة للتمويل لتوفير موارد إضافية. وبعد انقضاء ما يقرب من عقد كامل من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، لا تزال حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية

منخفضة للغاية. ومن المهم بناء على ذلك أن يسمح المجتمع الدولي بوصول جميع المنتجات الواردة من أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مقررة، وأن يعمل على زيادة الموارد للمعونة التجارية لتمكين البلدان الأكثر فقرا من تحسين قدرتها التنافسية في مجال التجارة.

٦ - وحذر رئيس الجمعية من أن قدرة البلدان النامية على تحمُّل الدَين يمكن أن تتضرر بفعل تداعيات أزمة الديون الأوروبية. وفي هذا السياق، ينبغي إعادة النظر في فعالية أطر القدرة على تحمل الدين من خلال المزيد من العمل المشترك بين الوكالات. ومن الضروري أيضا تصميم أدوات وآليات مؤسسية للتعامل بشكل أفضل مع تعثر سداد الدين. ودعا الرئيس إلى تحسين التعاون من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف، وإفساح المجال لأصوات البلدان النامية ومشاركتها في مؤسسات بريتون وودز، وزيادة فعالية التنسيق في السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وثمة حاجة إلى ضمان تكامل الجهود فيما بين مجموعة العشرين والأمم المتحدة وغيرهما من المنظمات المتعددة الأطراف. وقد اعتُمدت في الآونة الأخيرة ممارسة تقضي بعقد جلسات غير رسمية للجمعية العامة قبل انعقاد مؤتمرات قمة مجموعة العشرين وبعدها، وهي خطوة هامة في ذلك الاتجاه. واختتم الرئيس ملاحظاته بالتشديد على أن الحوار الرفيع المستوى فرصة هامة لحشد الإجراءات اللازمة في مجال السياسات وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية تنفيذا تاما قبل انعقاد محافل هامة منها على سبيل المثال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

٧ - وسلطت آشا - روز ميغيرو، نائبة الأمين العام، الضوء على أن الاجتماع يُعقد في وقت لا تزال تخيم عليه أجواء الأزمة والبلبلة، لا بالنسبة لأشد سكان العالم فقرا وتهميشا فحسب بل وفي أغلب البلدان المانحة أيضا. ولا يزال التعافي الاقتصادي هشا ومتفاوت المستويات والبطالةُ والعمالة الهشة سائدتين، أما الفقر فهو في تزايد والمجاعة تهدد أكثر من ١٣ مليون نسمة في القرن الأفريقي. ونتيجة لذلك، تحتاج بلدان نامية عديدة إلى مساعدة إضافية للتصدي لآثار الأزمة ولتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي بها. بيد أن أغلب البلدان المانحة التي تواجه ديونا متصاعدة آخذةٌ في تقليص ميزانياتها. وفي تلك البيئة الصعبة، يصبح وفاء البلدان المانحة بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمرا حاسم الأهمية. فالتعاون الإنمائي ليس إحسانا بل إنه استثمار ذكي في الأمن والرخاء. وهناك الكثير مما ينبغي عمله لمعالجة جميع ركائز الشراكة من أجل التنمية كما يرد في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، بما في ذلك حشد الموارد المحلية والاستثمار والتجارة والمعونة وتخفيف الدين وإصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية.

٨ - وأكدت نائبة الأمين العام أن المجتمع الدولي ينبغي أن يبذل المزيد من أجل تمكين الاستثمار العام البعيد المدى في الهياكل الأساسية وفي التكنولوجيا الخضراء ورأس المال البشري والخدمات العامة والحماية الاجتماعية. ويضاف إلى ذلك أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يظل أمرا شديد الأهمية. وحثت نائبة الأمين العام الدول المشارِكة في جولة الدوحة على تقديم ''حصاد مبكر'' من الاتفاقات بشأن إمكانية وصول جميع الصادرات الواردة من أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص مقررة. ولا تزال حالة الدين تعكس صورة على نفس الدرجة من القتامة. ومن المهم كفالة ألا تتسبب تداعياتُ أزمات الدين في العالم المتقدم النمو في نشوء مخاطر تهدد قدرة البلدان النامية على تحمُّل الدين. وهناك حاجة إلى تجدد الجهود الرامية إلى تخفيف الدين عن كاهل أشد البلدان فقرا وضعفا، وإلى الشروع بشكل أعم في استكشاف سبل أكثر فعالية وعدلا للتعامل مع تعثر سداد الدين. وأخيرا، دعت نائبة الأمين العام إلى تحسين التنسيق والاتساق وتعزيز فعالية وضع السياسات على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وينبغي أن تفضي الحوكمة الاقتصادية العالمية الأكثر فعالية إلى زيادة قدرة البلدان النامية على التعبير عن نفسها. وتعد إصلاحات نظام الحصص الجارية الآن في مؤسسات بريتون وودز خطوات هامة في ذلك الاتجاه. ورغم احتفاظ القِيَم والمبادئ الواردة في إعلان الألفية بأهميتها الأصلية، فإنه ينبغي أيضا الاعتراف بالتحديات الإنمائية الجديدة ومنها مثلا انعدام المساواة وتغير المناخ وأمن الغذاء والطاقة. ويوفر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة فرصة بالغة الأهمية لبعث الروح من جديد في ذلك الهدف.

٩ - وأبرز رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لازاروس كابامبوي، أهمية توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومنها تلك المنصوص عليها في إعلان الألفية. وقد ظل المجلس في عام ٢٠١١ على اهتمامه بجدول أعمال تمويل التنمية وتجلى ذلك في اجتماعه الخاص الرفيع المستوى المعقود مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي الجلسة الموضوعية للمجلس إضافة إلى الندوة الرفيعة المستوى التي نُظمت في إطار التحضير لمنتدى التعاون الإنمائي المزمع عقده في عام ٢٠١٢. وقدم الرئيس استعراضا موجزا لبعض النقاط الرئيسية المنبثقة عن مناقشات المجلس. وأشار أولا إلى حتمية وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. فضمان توافر القدر الكافي من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل يمكن الاعتماد عليه أمرٌ شديد الأهمية بالنسبة للعديد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا. ومن التحديات الرئيسية التي تعرقل تحقيق نموٍ طويل الأجل في تلك البلدان عدم توافر الاستثمارات في قدراتها الإنتاجية وفي إيجاد الوظائف اللائقة. وفي ذاك

السياق، يرى المجلس أنه لا غنى عن البناء على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وعن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

١٠ - ومن المهم أيضا الاستجابة للاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل وتحسين تواؤم الدعم الدولي مع الأولويات الوطنية في تلك المجموعة من البلدان. ويضاف إلى ذلك أنه من المسلم به على نطاق واسع أن آليات التمويل المبتكرة يمكنها حشد الموارد اللازمة للتنمية التي تزيد على المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الضروري أيضا مواصلة دراسة الحلول العملية بغية تعميق أثر المعونة في حياة الناس. وقد تمخض المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعقود في بوسان بجمهورية كوريا بشأن فعالية المعونة عن زخم جديد أثرى الجهود الرامية إلى تأصيل المساعدة الإنمائية الرسمية في الديناميات القطرية وفي محور تركيز إنمائي أوسع نطاقا. وشدد الرئيس على أن منتدى التعاون الإنمائي المزمع عقده في عام ٢٠١٢ سيستند إلى هذا الزخم وسيكون محفلا رئيسيا لتقاسم الممارسات الجيدة والنُهج المبتكرة إزاء التعاون الإنمائي وتحليلِها. وأضاف أخيرا أنه إذا أريد التغلب على العوائق النُظُمية التي تواجه تمويل التنمية، ينبغي أن تستمر الجهود الدولية الرامية إلى إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي. ويشار بوجه خاص إلى أن هناك اتفاقا واسع النطاق على ضرورة إصلاح نظام الحوكمة الحالي وجعله أقل تشتتا. وفي هذا السياق، يمكن لمجلس اقتصادي واجتماعي معزز وأكثر فعالية أن يواصل الاضطلاع بدور هام كمركز لتنسيق السياسات على الصعيد الدولي.

١١ - وأثناء المناقشة العامة بشأن الموضوع العام ”توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“، أعرب العديد من المتكلمين عن عميق القلق إزاء تأثير الحالة الاقتصادية العالمية التي تتصف بالهشاشة البالغة والبلبلة الشديدة على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والتنمية الاقتصادية. فالتراجع المتوقع في الاقتصاد العالمي يمكن أن يهدد إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل تقلب أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأساسية إلى جانب تخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه تحديات إضافية تتطلب استجابات سياساتية متجددة وملائمة، وخاصة في دعم أقل البلدان نمواً، حسبما دعا إليه برنامج عمل اسطنبول.

١٢ - وأكد عدد من المتكلمين أهمية حشد الموارد المحلية لأغراض التنمية، بما في ذلك عن طريق النظم الضريبية الفعالة والأطر السياساتية والحوكمية المحسنة. وينبغي أن تعتمد الحكومات أعلى مستويات المساءلة والشفافية وأن تواصل مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة. فمن المقدر أن التدفقات المالية غير القانونية إلى خارج البلدان النامية تتجاوز إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية بهامش كبير. وبناء على ذلك، تعتبر التدفقات المالية

غير المشروعة عقبة رئيسية على طريق التنمية. والحد من تلك التدفقات غير المشروعة وإعادة الأصول المسروقة إلى بلد المنشأ على نحو ما تقتضيه اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية يمكن أن يساهم إلى حد بعيد في تمويل التنمية. بيد أن بعض المتكلمين، وقد أكدوا أهمية حشد الموارد المحلية، شددوا أيضا على أن الكثير من البلدان النامية يواجه تحديات هائلة تعرقل الجهود المبذولة من أجل تحقيق معدلات النمو والاستثمار اللازمة من أجل استدامة التنمية. ويتحتم لذلك مناقشة التدابير الكفيلة بإيجاد بيئة دولية مواتية.

١٣ - وأعرب العديد من المشاركين عن القلق بشأن تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار المباشر الأجنبي. وشدد بعض المتكلمين على أن تدفقات القطاع الخاص، بما في ذلك تدفقات رؤوس الأموال والتبادلات التجارية والتحويلات المالية، تمثل الجزء الأكبر من تمويل التنمية. ولاحظ متكلمون آخرون أن حجم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً لا يزال متدنياً ويتركز معظمه في القطاعات الاستخراجية. ودعا ممثلو أقل البلدان نمواً إلى وضع خطط تحفيزية للشركات المتعددة الجنسيات من شأنها أن تساعد على تشجيع المزيد من الاستثمارات المتنوعة في القطاعات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. واسترعى بعض المتكلمين الانتباه إلى تزايد تدفقات التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً، ودعوا إلى تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية ومؤسسية مواتية إلى جانب التدابير الرامية إلى خفض تكاليف المعاملات.

١٤ - وأعرب العديد من المشاركين عن القلق إزاء الحمائية التجارية وشددوا على ضرورة اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بسرعة وبنجاح. ودعا بعض المتكلمين إلى تحقيق حصاد مبكر من الاتفاقات في المجالات التالية: (أ) التنفيذ الكامل للأحكام الواردة في إعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية بشأن وصول جميع المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً كافة إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو حصص مقررة؛ (ب) اتخاذ قرار بالإعفاء يتناول المعاملة التفضيلية والأكثر رعاية للخدمات التي تقدمها أقل البلدان نموا وموردیها؛ (ج) التوصل إلى نتائج طموحة وسريعة ومحددة بالنسبة إلى الجوانب المتصلة بتجارة القطن، لا سيما إلغاء تدابير الدعم المحلي وإعانات التصدير المشوهة للتجارة وإتاحة وصول القطن ومنتجاته الفرعية الواردة من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مقررة.

١٥ - وبصرف النظر عن الآفاق الاقتصادية العالمية القاتمة والضغوط المالية التي يتعرض لها العديد من البلدان المانحة، فقد دعا متكلمون كثيرون إلى التنفيذ الكامل للالتزامات

والاتفاقات الواردة في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. ويتعين بصفة خاصة أن تفي الجهات المانحة بما تعهدت به من التزامات بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية على الرغم مما تعانيه من قيود تتعلق بالميزانيات. ومع أن عدة متكلمين أقروا بما بذله بعض البلدان المانحة من جهود لتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بل وتجاوزه في بعض الحالات، فثمة قلق من أن أغلبية البلدان المتقدمة النمو لم تف بعد بالتزاماتها. وأكد العديد من المشاركين قدرة الآليات المبتكرة لتمويل التنمية على توفير موارد جديدة مستقرة ويمكن التنبؤ بها ومكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٦ - وطُرحت مقترحات لاستكشاف أشكال جديدة للتمويل المبتكر من قبيل فرض ضريبة على المعاملات المالية ورسوم ضئيلة على صرف العملات. وكذلك اعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب طريقة فعالة لتوفير موارد هامة من أجل تمويل التنمية. وفي ذلك السياق، اقترح إنشاءُ فرقة عمل في إطار الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية تتناول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ورحب العديد من البلدان بالنتائج المنبثقة عن المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة والمعقود في بوسان بجمهورية كوريا، وذلك باعتبارها خطوة هامة نحو إنشاء إطار للمعونة وفعاليتها يشمل الجهات المانحة التقليدية والاقتصادات الناشئة، إلى جانب المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين الآخرين.

١٧ - وأعرب بعض المتكلمين عن القلق إزاء مواجهة البلدان النامية صعوبات في سداد الدين وقدرتها على تحمله، لا سيما بالنظر إلى التداعيات المحتملة لأزمة الديون الأوروبية. وشدد العديد من الوفود على أهمية إجراء مناقشات شاملة، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة والمحافل الملائمة الأخرى، بشأن ضرورة وضع آليات جديدة لإعادة هيكلة الديون السيادية وتسوية الديون وتقييم جدوى تلك الآليات. وينبغي أن تأخذ هذه المناقشات في الحسبان الأبعاد المتعددة للقدرة على تحمل الدَيْن وأهميتها بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا بعض المشاركين أيضاً إلى إلغاء جميع ديون أقل البلدان نمواً وتوسيع نطاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمعالجة مشاكل المديونية التي تعاني منها أقل البدان نمواً كافة. ودعا العديد من المندوبين المجتمع الدولي إلى اتباع نهج أكثر تنظيماً لمعالجة احتياجات البلدان المتوسطة الدخل بغية زيادة فرص وصولها إلى آليات التمويل بشروط ميسرة وتخفيف الدين.

١٨ - ورأى عدة متكلمين أنه من المتعين إقامة شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية. ففي الوضع الحالي الذي يواجه فيه الاقتصاد العالمي مخاطر شديدة وتقلباً كبيراً في الأسواق، ينبغي

أن يكون ضمان النمو الاقتصادي المنصف وتعزيز الاستقرار في صدارة أولويات المجتمع الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تعزز البلدان تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. ويمكن للمبادرات الإقليمية على غرار مبادرة شيانغ ماي أن تضطلع بدور هام في الوقاية من الأزمات وإدارتها وأن تستكمل على نحو فعال الترتيبات المالية الدولية القائمة.

١٩ - وشدد العديد من المشاركين على ضرورة القيام بإصلاحات موضوعية وشاملة للنظام الاقتصادي والمالي الدولي وهيكله. وسلطت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الضوء بالأخص على أهمية استمرار المساعي الرامية إلى زيادة تمثيل البلدان النامية وإفساح المجال لصوتها في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية. وينبغي لهذه الإصلاحات أن تعكس الحقائق الراهنة وأن تكفل المشاركة الكاملة للبلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية الأخرى في محافل صنع القرار وتحديد المعايير. ودعا بعض المشاركين المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، إلى الاعتراف بأقل البلدان نمواً باعتبارها فئة خاصة استناداً إلى أرقام الضعف القياسية التي حددتها الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضاً على تعزيز فعالية تدابير الدعم المحددة الهدف والمتخذة لصالح أقل البلدان نمواً.

٢٠ - وأكد العديد من المتكلمين مجدداً أهمية خطة تمويل التنمية في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وجرى التشديد على أن عملية تمويل التنمية يجب أن تستمر في تعزيز المساءلة المتبادلة والملكية الوطنية والشراكات الشاملة للجميع، وفي دعم التركيز على النتائج الإنمائية. وكانت هناك دعوات لكي يتواصل تكثيف اشتراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين بعملية تمويل التنمية، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة وتنفيذ الالتزامات التي يتضمنها توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة.

٢١ - وسلط عدة متكلمين الضوء على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخراً للنظر في ضرورة تنظيم مؤتمر للمتابعة يعقد بحلول عام ٢٠١٣ بشأن تمويل التنمية، وذلك تعزيزا لآلية متابعة تمويل التنمية ومواءمة تلك العملية مع التحديات الجديدة والمسائل الناشئة. وأشار بعض الدول الأعضاء إلى الطلب الذي وجهته الجمعية العامة في قرارها ١٤٥/٦٥ إلى الأمين العام لكي يقدم في آب/أغسطس ٢٠١٢ تقريراً يتضمن عناصر لتقييم الطرائق القائمة لعملية متابعة تمويل التنمية، ويبحث، على ذلك الأساس، في خيارات مفصلة بشأن الترتيبات الممكنة لتعزيز هذه العملية. وجرى التشديد على أن يتضمن هذا التقرير مقترحات تنظر فيها الدول الأعضاء وتتناول تشكيل لجنة مقترحة تُعنى بتمويل التنمية تحت إشراف الجمعية

العامة، وعضوية تلك اللجنة وهيكلها وولايتها ونطاقها وغير ذلك من الجوانب ذات الصلة بها.

ثالثاً – المائدة المستديرة ١ – إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وآثاره على التنمية

٢٢ – أدلت رئيسة المائدة المستديرة ١، ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بملاحظات استهلالية شددت فيها على أن استمرار القصور في النظام النقدي والمالي الدولي لا يزال يؤدي إلى زعزعة الاستقرار العالمي ويعيق تعبئة الموارد والقدرة على مواجهة الأزمات في البلدان النامية، وذلك على الرغم من اتخاذ المجتمع الدولي بعض التدابير لمعالجة العقبات النُظُمية التي تعرقل تمويل التنمية. وتبرز الحاجة إلى مواصلة إصلاح وتعزيز النظام النقدي والمالي الدولي دعماً للتنمية. ومن المجالات الرئيسية للإصلاح تنظيمُ القطاع المالي والإشراف عليه، وفرض الرقابة المتعددة الأطراف، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. وإضافة إلى ذلك، لا بد من معالجة المسائل المتعلقة بالديون السيادية، وتوفير شبكات الأمان المالي على الصعيدين العالمي والإقليمي، ومواصلة إصلاح نظام الاحتياطي الدولي. كما ارتأت بلدان نامية عديدة ضرورة اتخاذ المزيد من الخطوات لعلاج الاختلالات المتعلقة بتمثيلها والاعتداد بصوتها في المؤسسات المالية الدولية.

عروض قدمها المحاورون

٢٣ – استمع المشاركون في المائدة المستديرة ١ لأربعة عروض قدمها كل من خوسيه أنطونيو أوكامبو، أستاذ الممارسة المهنية في الشؤون الدولية والشؤون العامة بجامعة كولومبيا؛ وإليوت هاريس، الممثل الخاص لصندوق النقد الدولي لدى الأمم المتحدة؛ وإيمانويل نادوزي، مدير شعبة التنمية الاقتصادية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وجون فانس لانغمور، ممثل المجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة.

٢٤ – وشدد السيد أوكامبو (جامعة كولومبيا) على أن توافق آراء مونتيري لا يزال إطاراً بالغ الأهمية للنهوض بتمويل التنمية. وأشار، فيما يتعلق بالإصلاحات النُظُمية، إلى أن تقدماً قد أحرز في ثلاثة مجالات هي تحديدا: التنظيم المالي، وشبكة الأمان المالي العالمية، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي. كما أن إنشاء مجلس تحقيق الاستقرار المالي واعتماد قواعد إطار بازل الثالث أسهما في الدفع بالتنظيم المالي قدماً وإن شابه بعض الضعف. وتحسن توافر

السيولة على المستوى العالمي نتيجة إصدار حقوق السحب الخاصة واستحداث صندوق النقد الدولي خطوطا ائتمانية جديدة، وبفضل الآليات المالية الإقليمية الترتيبات القائمة بين المصارف المركزية الرئيسية. وتعزز تنسيقُ السياسات الاقتصادية ضمن مجموعة العشرين وإن كان من المستصوب الاضطلاع به في إطار هيئة عالمية رسمية على غرار صندوق النقد الدولي.

٢٥ - وأبرز السيد أوكامبو أيضاً ثلاثة من مجالات النظام النقدي والمالي الدولي لم يقطع الإصلاح فيها شوطا كافيا وهي تحديدا: إدارة تدفقات رؤوس الأموال، والديون السيادية، والنظام الدولي للاحتياطيات وأسعار الصرف. فمن المتعين إدماج تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية في الإطار التنظيمي العام. ويشكل الافتقار إلى آلية متعددة الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية ثغرة كبرى في النظام المالي العالمي. ولا يزال نظام الاحتياطي الدولي قائماً على بضعة عملات احتياطية. وارتأى المتكلم ضرورة تعزيز دور حقوق السحب الخاصة في ذلك الصدد. وقال إن تقلب أسعار الصرف بين العملات الرئيسية يطرح تحديات جدية ويتعين معالجته على المستوى المتعدد الأطراف.

٢٦ - تناول السيد هاريس (صندوق النقد الدولي) عدداً من المجالات التي يضطلع فيها صندوق النقد الدولي بدور محوري. وأشار إلى أن آخر استعراض أجري لأداء صندوق النقد الدولي في مجال الرقابة اختتم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وحدد بعض الثغرات المتبقية منها ضرورة جعل الرقابة أكثر تركيزا على الآثار المتناقَلة بين البلدان وعلى الاستقرار المالي. ويتعين علاوة على ذلك إعطاء دفعة لأنشطة الرقابة التي يمارسها صندوق النقد الدولي. وأشار المتكلم أيضاً إلى المكاسب والمخاطر المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال. وقال إن الصندوق في طور إعداد إطار سياساتي بشأن إدارة تدفقات رؤوس الأموال. والعناصر الرئيسية لهذا الإطار عبارة عن تدابير هيكلية تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان على استيعاب رؤوس الأموال، وتعديلات تُدخَل على سياسات الاقتصاد الكلي، وضوابط توضع لتنظيم رؤوس الأموال. ويمكن استخدام تلك الضوابط في ظل ظروف معينة خاصة بكل بلد إلا أنها ليست بديلاً عن سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة.

٢٧ - وانتقل السيد هاريس إلى مناقشة نظام الاحتياطي العالمي، فشدد على الفوائد المترتبة على تعزيز دور حقوق السحب الخاصة بوصفها أصلاً احتياطياً. فمن شأن حقوق السحب الخاصة أن تساعد على الحد من مراكمة الاحتياطي الوقائي وعلى تنويع الأصول العالمية المأمونة المتاحة. إلا أنه من غير المرجح أن يحدث تغير كبير في دور حقوق السحب الخاصة في المستقبل القريب بالنظر إلى التحديات التقنية والسياسية التي تحيط بتلك المسألة. وجرى تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية بسبل منها استحداث تسهيلات جديدة يقدمها صندوق

النقد الدولي. ويُنظر حالياً في خيارين آخرين يتمثلان في إنشاء آلية لتحقيق الاستقرار العالمي وتعزيز أوجه التآزر مع ترتيبات التمويل الإقليمية.

٢٨ - وأشار السيد نادوزي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) إلى الجهود الحالية التي تُبذل لإصلاح النظام المالي الدولي وأبرز انعكاساتها على أفريقيا، وأكد أهمية تعبير البلدان الأفريقية عن آرائها ومواقفها خلال عملية الإصلاح المذكورة. ومن المسائل التي تثير اهتمام أفريقيا بشكل خاص توفيرُ الدعم للتعامل مع آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والمضي قدماً نحو نظام مالي دولي أكثر شمولاً للجميع.

٢٩ - وأعرب السيد نادوزي عن رأي مفاده أنه ينبغي زيادة الموارد المالية للمؤسسات المالية الدولية. ومن الضروري أيضا تحسين مشاركة أفريقيا في عملية تعزيز التنظيم المالي. وأشار إلى أن إطار بازل الثالث يطرح مشاكل بالنسبة إلى البلدان الأفريقية تتعلق بتعقده وتكاليف تنفيذه. وأيد المتكلم إصدار حقوق سحب خاصة لتكون أصلاً احتياطياً بديلاً. وأوصي أيضاً بفرض ضريبة على المعاملات أو المؤسسات المالية. وقال إن البلدان الأفريقية ينبغي لها علاوة على ذلك أن تسرع بإجراء عملية ترسي هيكلا ماليا إقليميا للتعامل مع الأزمات المالية مستقبلا. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي أن تباشر المؤسسات المالية الإقليمية المنشأة في إطار الاتحاد الأفريقي أعمالها في أقرب وقت ممكن.

٣٠ - وركز السيد لانغمور (المجلس الأكاديمي المعني بمنظومة الأمم المتحدة) على مسألة الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية. فالنمو في مجال التكامل الاقتصادي الدولي تجاوز قدرات الحوكمة الاقتصادية العالمية القائمة. ويلزم تعزيز المؤسسات الدولية لكفالة قدرتها على اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة. وقد تجلى ذلك بوضوح أثناء الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة. كما بيَّنت الأزمة ضرورة تبنِّي نموذج اقتصادي جديد يكون أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً، أي نموذج لا يركز على مجرد تحقيق أقصى الإيرادات ثم انتظار سريان المكاسب إلى القاعدة. وسينطوي ذلك تحديداً على إيجاد توازن أفضل بين السوق والدولة.

٣١ - وأكد السيد لانغمور أهمية تنظيم قطاع المصارف تنظيما أكثر صرامة، بما في ذلك المؤسسات المالية التي تُعتبر ''أكبر من أن تُترَك للانهيار''. وثمة مسألة أخرى يتعين التصدي لها من خلال التنظيم الدولي هي مسألة التهرب الضريبي التي تيسرها سرية العمليات المصرفية. وأكثر الطرق فعالية لتعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب هو إنشاء منظمة ضريبية دولية. ويمكن تحقيق ذلك برفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية. وفيما يتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، يتعين على مجموعة العشرين أن تعزز من شرعيتها وأنشطتها الإعلامية. وأشار

المتكلم إلى المقترحات المقدَّمة لإنشاء مجلس عالمي للتنسيق الاقتصادي في إطار الأمم المتحدة، يدعمه فريق دولي من الخبراء.

المناقشة

٣٢ - في تبادل تفاعلي للآراء تلا تقديم العروض، أعرب الكثير من المتكلمين عن رأي مفاده أنه ينبغي لإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي أن يكون من أولويات المجتمع الدولي. فإرساءُ تنظيمٍ مالي فعال ومحدد الهدف يسري كذلك على نظام الظل المصرفي أمر ذو أهمية حيوية. كما تشتد الحاجة إلى وضع توجيهات دولية بشأن إدارة تدفقات رؤوس الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم تحسين التصدي للتدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال على المستوى المتعدد الأطراف.

٣٣ - ودعا بعض المتكلمين إلى تعزيز التعاون فيما بين صندوق النقد الدولي والآليات المالية الإقليمية. وأكد عدد منهم ضرورة الاستمرار في تحسين الرقابة المتعددة الأطراف وإصلاح نظام الاحتياطي العالمي بهدف الحد من مراكمة الاحتياطي الوقائي. وأعرب بضعة متكلمين عن تأييدهم لفرض ضريبة على المعاملات المالية.

٣٤ - وأشار بعض المتكلمين إلى فرادى الشركات المالية فأكدوا أنه يتعين على المؤسسات المالية أن تعزز من فهمها للمخاطر النُظُمية ومن درجة تأهبها للتعامل معها. وجرى التشديد أيضاً على أن الامتثال للمبادئ الأساسية للإدارة الرشيدة للشركات له أهمية حاسمة في تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات على مستوى الشركات.

٣٥ - وفيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، أشار بعض المتكلمين إلى مخاطر التصحيح المالي السابق لأوانه في الاقتصادات المتقدمة النمو استجابةً لارتفاع الدين العام. وفي الوقت نفسه، أشير إلى أنه من الضروري أن تكون خططُ التصحيح المالي المتوسطة والطويلة الأجل خططاً ذات مصداقية. وأكد عدد من المتكلمين أن النماذج الاقتصادية والإنمائية بوجه عام ينبغي أن تكون منصبَّة على الناس وموجَّهة لما فيه الصالح العام. وثمة أهمية حاسمة للسياسات الرامية إلى تعزيز إيجاد فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية والتعليم وتحقيق التنمية المستدامة. وأُعرِب عن القلق إزاء تزايد أوجه انعدام المساواة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولوحظ أن البلدان التي يوزَّع فيها الدخلُ بشكل أكثر إنصافاً تحقق نموا أكثر استدامة.

٣٦ - وأشار الكثير من المتكلمين إلى أن نظام الحوكمة الاقتصادية العالمية تعتريه عيوب تتمثل في شيوع الثغرات وأوجه القصور، وأنه لا يعكس الواقع الاقتصادي الحالي بشكل

صحيح. وتتسم بأهمية بالغة كفالةُ إفساح المجال لمزيد من الأصوات والمشاركة من جانب البلدان النامية في عمليات صنع القرارات ووضع المعايير في المجال الاقتصادي العالمي. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لأقل البلدان نمواً. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تؤدي دوراً قيادياً في الحوكمة الاقتصادية العالمية بمقتضى ولاياتها المنصوص عليها في الميثاق. وبوجه خاص، ينبغي تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزه. ووُجِّهَت نداءاتٌ أيضاً لمواصلة الإصلاحات في هياكل الحوكمة بمؤسسات بريتون وودز. وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم لتوثيق الروابط بين الدول الأعضاء في مجموعة العشرين وغير الأعضاء فيها.

٣٧ - وأشار بعض المتكلمين إلى الإطار المؤسسي لعملية مونتيري، ودعوا إلى عقد مؤتمر استعراضي لتمويل التنمية في عام ٢٠١٣. وأكد عدة مشاركين أن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنويا مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يتعين تعزيزه وينبغي أن يشتمل على مناقشات موجَّهة نحو النتائج. كما أعرب بعض المتكلمين عن تأييدهم لرفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية.

رابعا - المائدة المستديرة ٢: أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة والديون الخارجية والتجارة الدولية

٣٨ - أدلى رئيسُ المائدة المستديرة ٢، لازاروس كابامبوي، الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة، بملاحظات استهلالية أكد فيها أن الأزمة ما زالت تؤثر على البلدان النامية من خلال التمويل والديون وقنوات التجارة. وأشار إلى أن التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، وإن كانت قد استردت عافيتها على مدى العامين الماضيين، فقد عانت انتكاسة قوية في الربع الثالث من العام نتيجة التدهور الحاد في الأسواق المالية العالمية. وبالمثل وعلى الرغم من تحسن مؤشرات الدَيْن الخارجي في عدد من البلدان النامية، فإن قدرتها على تحمُّل الديون ظلت مدعاة للقلق الشديد. وبالتالي، يلزم إعادة النظر في فعالية أطر القدرة على تحمل الديون من خلال المزيد من العمل المشترك بين الوكالات. كما أشار الرئيس إلى أن الأزمة العالمية تسببت في تحوُّل اهتمام واضعي السياسات عن جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ودعا البلدان إلى التوصل إلى خاتمة ناجحة وذات منحى إنمائي لتلك المفاوضات.

عروض قدمها المحاورون

٣٩ - استمع المشاركون في المائدة المستديرة ٢ لثلاثة عروض قدمها كل من لورنس غودمان، رئيس مركز الاستقرار المالي؛ ودانيال تيتلمان، مدير شعبة تمويل التنمية باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومايكل كلارك، المستشار الأقاليمي بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٤٠ - وطرح السيد غودمان (مركز الاستقرار المالي) ثلاث نقاط رئيسية. وتمثلت النقطة الأولى فيما مفاده أن الاقتصادات والأسواق المالية ظلت على ارتباطها الوثيق ببعضها البعض إلا أن الأزمة الأخيرة لم تنشأ عن تلك العلاقة الطويلة الأمد. أما النقطة الثانية فتذهب إلى أنه في حين يمتد المستقبل مشرقا أمام الاقتصادات الناشئة، فلا بد من إيجاد استجابة سياساتية موجهة وفعالة للتصدي للأزمات الحالية حيث أن المستثمرين المباشرين والمستثمرين في الحوافظ المالية أصبحوا أشد اهتماما بالتدقيق في المخاطر. وتتمثل النقطة الأخيرة في الأهمية المحورية لاستراتيجيات الاتصال فيما يتعلق بالسياسات والخطط. وشدد السيد غودمان على حدة ''الركود الكبير'' السائد حاليا الذي نجم عنه عجز تراكمي نسبي فاق ما ترتب على ''الكساد الكبير'' وعلى الركود الذي منيت به الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٢.

٤١ - وحذر السيد غودمان من أن الأزمة المالية غيَّرت من نظرة الأسواق للحكومات بوصفها جهات مُقرِضة خالية من المخاطر. فلئن كان الإنفاق العام قد حفّز الطلب في بلدان كثيرة، فسرعان ما ستبلغ قدرة الحكومات على تنشيط الاقتصاد من خلال ذلك الإنفاق أقصى حد لها نتيجة الضغوط المالية التي تعانيها. وفي هذا الصدد، حذر المتكلم أيضا من أن الأسواق ستلجأ على نحو متزايد إلى التدقيق في الميزانيات العمومية وبيانات الإيرادات السيادية. وعلاوة على ذلك، فإن قيود الإنفاق العام من شأنها أن تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وللتغلب على تلك القيود، يتعين على الحكومات أن تدير المالية العامة المحلية بحرص، وأن تأتي بما هو جديد فيما يتعلق بإشراك القطاع الخاص. وسلط المتكلم الضوء على ضرورة إيجاد استجابة مدروسة جيداً لأزمات الديون الحالية في أوروبا. وأشار إلى أن اللجان الفرعية الاقتصادية التابعة للجنة الاستشارية المصرفية المنشأة في فترة إعادة هيكلة الديون بموجب ''خطة برادي''، أرست خطة عمل تتيح التوصل إلى أرضية مشتركة وتعميق قنوات الحوار وتمهيد الطريق لما فيه صالح الدائنين والمدينين على السواء. واستشرافاً للمستقبل، ينبغي للسياسات الاقتصادية السليمة أن تسترشد بأهداف النمو الطويلة الأجل ومستويات الديون التي يمكن تحملها والموارد الرسمية الكافية في دعم التدابير السياساتية وضمان تنفيذها بنجاح.

٤٢ - وسلط السيد تيتلمان (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) الضوء على أن التدفقات المالية الدولية إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شهدت انخفاضاً ملحوظاً نتيجة للأزمة العالمية التي سادت في عام ٢٠٠٨. ومن بين العوامل التي تفسر أسباب هذا الانحسار اتجاه المؤسسات المالية إلى خفض القروض التمويلية وتزايد عزوف المستثمرين عن المخاطرة، مما أدى إلى زيادة التحيز للاستثمار المحلي وارتفاع الطلب على الأصول ''المأمونة''. وتراجعت التدفقات المالية الدولية أيضاً بفعل زيادة الاحتياجات المالية في الاقتصادات المتقدمة النمو واشتداد البلبلة بين المستثمرين بشأن التوقعات المستقبلية للاقتصاد العالمي وللمنطقة. وأكد السيد تيتلمان أن أزمة عام ٢٠٠٨ أدت إلى انخفاضٍ في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات استثمارات الحوافظ إلى أمريكا اللاتينية على السواء. لكن تدفقات استثمارات الحوافظ زادت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، بينما لم يبدأ الاستثمار المباشر الأجنبي تعافيه حتى عام ٢٠١٠. بل إن تدفقات رؤوس الأموال أظهرت في عام ٢٠١١ قدرة على التكيف، وظل الإقبال على الأصول الإقليمية نشطاً نسبيا رغم تجدُّد القلق إزاء حالة الاقتصاد العالمي وازدياد العزوف عن المخاطرة.

٤٣ - وأشار السيد تيلتمان أيضاً إلى الاتجاهات السائدة في عناصر أخرى من مكونات تدفقات رؤوس الأموال إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإلى الاتجاهات السائدة في التجارة. وذكر أن التحويلات المالية انخفضت حصتُها في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة منذ عام ٢٠٠٥، بينما شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية اتجاهاً نحو الانخفاض في العقود القليلة الماضية فبلغت نسبتها في عام ٢٠١١ ما قدره ٠,٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة أي ما يقل بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية تقريباً عن عام ١٩٩٠. وأكد السيد تيتلمان كذلك أن تدفقات التجارة انخفضت انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة العالمية، إلا أنها انتعشت بقوة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وذهب إلى أن أداء التجارة الإقليمية في المستقبل سيعتمد بقدر كبير على الأداء المتوقع للاقتصادات المتقدمة النمو وعلى مستوى الطلب الخارجي في الصين على السلع الأساسية. وأشار المتكلم إلى تزايد البلبلة بشأن الاقتصاد العالمي في الأشهر الأخيرة الماضية مما أثار المخاوف بشأن عدم بلوغ النتائج مستواها المتوقع في المنطقة. ويضاف إلى ذلك أن زيادة التقلبات في حركة أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وشروط التبادل التجاري باتت سمة عامة، وأدت بالتالي إلى زيادة عدم الاستقرار في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.

٤٤ - وعلق السيد كلارك (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) على الدور الرئيسي للتمويل والأنشطة المالية في حدوث الأزمة وانتشارها وما نجم عنها من آثار. ولاحظ الأزمة المالية الراهنة يمكن أن تنتهي بإحدى طريقتين: (أ) إما من خلال قوى السوق التي ستعصف

بالاقتصاد العالمي مسببةً المزيد من الارتباك والاختلال والمعاناة؛ (ب) أو من خلال جهود حازمة ومنسقة تبذلها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي على نحو عادل يتسم بالاستدامة وحسن التوقيت. ودعا إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً لدى وضع السياسات العامة لا يربط فحسب بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية والتجارية والمالية دعماً للنمو والتنمية، بل ويجمع أيضاً السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بما يؤدي إلى تحقيق نتائج مستدامة وشاملة للجميع.

٤٥ - ودفع السيد كلارك، بوجه خاص، بوجوب الاضطلاع بثلاث مهام أساسية لتحقيق العولمة القائمة على التنمية. وتتعلق المهمة الأولى بإصلاح النظام المالي بما يجعله أكثر استقراراً ويمكنه من تحسين تعبئة الموارد لأغراض الاستثمار الإنتاجي. وتلزم الاستعاضة عن تدفقات رأس المال غير المستقرة والمسايرة للدورات الاقتصادية بتمويلٍ طويل الأجل يمكن التنبؤ بتوافره لأغراض التنمية، وتعاونٍ مالي أوثق على الصعيد الإقليمي، وجهودٍ معززة للرقابة والتنظيم على جميع الصعد، وترتيباتٍ مؤسسية جديدة. وينبغي، ثانيا، أن تكون التنمية الصناعية من الأولويات إذا أريد توجيه الموارد المالية وغيرها من الموارد إلى النوع السليم من الأنشطة المنتجة. وبوجه خاص، ينبغي للسياسات الصناعية أن تتوافق مع التدابير المتخذة لبناء مسارات إنمائية قائمة على إشراك الجميع، وأن تقترن بسياسات تكميلية تتعلق بالتجارة وبالقواعد والأنظمة العالمية والتنمية المؤسسية في المجالات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية من قبيل أسواق السلع الأساسية. أما المهمة الثالثة ذات الأهمية الحاسمة، فهي الاتفاق على عقد اجتماعي عالمي جديد يقوم على حد أدنى من التوقعات المشتركة المحددة، ويعكس الحق الأساسي لجميع الأمم في اختيار مسارها صوب تحقيق التنمية. وسيتطلب أي عقد اجتماعي راسخ مجموعةً من السياسات الاجتماعية الشاملة والمحددة الهدف توضع خصيصا لكي تلائم الظروف الخاصة، وذلك لكفالة التمتع بمنافع النمو على نطاق واسع وتقاسم مخاطره على نحو عادل.

المناقشة

٤٦ - خلال جلسة تبادل الآراء، أُشير إلى أن البلدان قد شهدت، في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تعافيا ضئيلا وبدرجات متفاوتة للتجارة ولتدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل. ولئن أبرز المتكلمون إمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي في إتاحة فرص توافر رأس المال وإيجاد الوظائف والأخذ بالتكنولوجيا، فإنّهم شددوا أيضا على أنّ الطبيعة المتقلبة لتدفقات استثمارات الحوافظ القصيرة الأجل تقتضي اتخاذ تدابير على مستوى السياسات من أجل التخفيف من الآثار السلبية المحتملة على الطلب المحلي الكلي وعلى النمو الاقتصادي.

٤٧ - وقد كانت هناك دعوات لوضع نموذج جديد يدعم وجود هيكل مالي يتسم بمزيد من الإنصاف والتماسك والاستقرار، ويقوم على البراغماتية بدلا من عقيدة السوق الحرة. فنظام كهذا من شأنه أن يكون أكثر دعما للقطاع المنتج من الاقتصاد مقارنة بتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل. ولوحظ أنّ أي إصلاح للأطر التنظيمية والسياساتية الوطنية ينبغي أن يراعي استمرار الارتباط الوثيق بين الاقتصادات والأسواق المالية، كما يتضح من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

٤٨ - وشدّد بعض المتكلمين على ضرورة التخفيف من معاناة أشد السكان فقرا وتهميشا، وذلك في سياق التصدي للأزمة على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي. وأُشير إلى أنّ أقل البلدان نموا تواجه ضعفا حيال الآثار المترتبة عن الأزمة وذلك بسبب تقلص الاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية، وتقلّب أسعار السلع الأساسية، وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المتوقعة، والمشاكل المتعلقة بالقدرة على تحمّل الدين.

٤٩ - وأكّد بعض المشاركين على ما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من مساهمة إنمائية هامة في تعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات التجارة. وجرى التأكيد على أن الاستثمارات والتدفقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب من المرجح أن تكتسب أهمية أكبر في المستقبل، وذلك تمشيا مع معدلات النمو الأسرع التي تشهدها بعض الاقتصادات النامية الرائدة. وقال بعض المتكلمين بضرورة إمعان النظر في القضايا المتعلقة بالاستثمارات والتدفقات التجارية فيما بين بلدان الجنوب ضمن عملية تمويل التنمية.

٥٠ - وسُلط الضوء على الحاجة إلى تعبئة التمويل من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية. وقيل إنّ هذا النوع من الاستثمار لا يمكن، بحكم طابعه الطويل الأجل، أن يتأثّر بالاعتبارات الاقتصادية القصيرة الأجل. وهذا ما ينطبق بالأخص على الاستثمارات الممولة من القطاع العام. أما تحسين الهياكل الأساسية، فقد اعتُبر أيضا وسيلة هامة لزيادة تدفقات التجارة فيما بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة.

٥١ - وفيما يتعلق بأزمات الديون السيادية الحالية التي تشهدها بعض الاقتصادات المتقدمة النمو، أبرز المتكلمون ما لإدارة الأزمات الحساسة ولإطلاع الجهات المعنية بشكل مناسب على التدابير السياساتية من أهمية في استعادة ثقة المستهلك والمستثمر. وكانت هناك دعوات لوضع آليات مستقلة لتسوية الديون من أجل منع نشوء الأزمات في المستقبل. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على الأعمال التي اضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجال مبادئ الإقراض والاقتراض المسؤولين. وفيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون على

المدى الطويل، اعتُبر تطوير القدرة على زيادة العائدات الوطنية بالحد من تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة من الأمور المهمة أيضا.

خامسا – المائدة المستديرة ٣: دور التعاون الإنمائي المالي والتقني، بما في ذلك المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، في حشد وتعبئة الموارد المالية المحلية والدولية من أجل التنمية

٥٢ – أدلى رئيس المائدة المستديرة ٣، مورتن واتلند، الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة، بملاحظات استهلالية أكد فيها أنّ الوفاء بجميع الالتزامات في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية له أهمية حاسمة بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. بيد أنّ التعبئة الفعالة للموارد المحلية أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة وتجنب الاعتماد على المساعدات على المدى البعيد. وشدد على أهمية وقف التدفقات المالية غير المشروعة من الدول النامية، ودعا إلى تكثيف التعاون الدولي في مجال الضرائب. وذكر أيضا أنّ النرويج قد فرضت ضريبة خاصة نسبتها ٥٠ في المائة على إيرادات استخراج النفط، علاوة على ضريبة الدخل العادية وقدرها ٢٨ في المائة، وقال إنّ الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية تستطيع أن تنسج على هذا المنوال. وأشار المتكلم إلى أنّ تلك الضريبة يتم فرضها بحسب القيمة التي تحددها وزارة المالية في النرويج، وليس وفق مستوى الأسعار الواردة في الفواتير التي يقدمها المنتجون. واسترعى الانتباه أيضا إلى الدور التكميلي لآليات التمويل المبتكرة، وأشار إلى ضرائب منتجات التبغ وضرائب المعاملات المالية والنقدية كمصادر للتمويل جديدة وواعدة.

عروض قدمها المحاورون

٥٣ – تخللت المائدة المستديرة أربعة عروض قدمها كل من جوليان ميمون، رئيس الأمانة الدائمة للفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية (فرنسا)؛ وإيكاترينا غراتشيفا، من كبار موظفي الشؤون المالية في إدارة الشؤون المصرفية والديون بالبنك الدولي؛ وعبد الله الدردري، مدير شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ ورياناته هالِن، نائبة رئيس الوحدة A3 المعنية بتماسك سياسات الاتحاد الأوروبي الإنمائية، مكتب فعالية المعونة المقدَّمة من الاتحاد الأوروبي بالمفوضية الأوروبية.

٥٤ – وركّز السيد ميمون (فرنسا) عرضه على مصادر التمويل الإنمائي المبتكرة. وأكّد على ما للتمويل المبتكر من إمكانات في استكمال المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة وفي تصحيح بعض ما شابها من أوجه القصور الكمي والنوعي مثل عدم القدرة على التنبؤ بها بما فيه

الكفاية وطبيعتها المتقلبة. وقال إنّه يرى أنّ آليات التمويل المبتكرة لن تحل محل الالتزامات القائمة في مجال المعونة لأنها تركز في المقام الأول على القطاعات والنُّهُج التي لا تستهدفها حاليا المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. بيد أنّه أبرز ضرورة تحسين حصر تلك التدفقات في إحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك لضمان تحقيقها فيمة إضافية. وعلاوة على ذلك، وخلافا للتصور الشائع، فإنّ هذه الأشكال الجديدة لتمويل التنمية لا تضيف الكثير من التعقيد لهيكل المعونة السائد لأنّ الغالبية العظمى من البلدان المشاركة في التمويل المبتكر هي جهات مانحة تقليدية. كما أنّ طرائق إدارة مصادر التمويل المبتكرة، التي تشمل تجميع الموارد والتعاقد على المدى الطويل مع الموردين لتلبية الاحتياجات المتكررة للبلدان المستفيدة والتركيز على الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ستجعل هذه المصادر أكثر فعالية ومرونة من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٥ - والكثير من خطط التمويل المبتكر، بما في ذلك آليات السوق والضرائب المفروضة على الأنشطة المعولمة ومساهمات القطاع الخاص وآليات تحويل الديون، أثبت قدرته على الاستمرار وعلى توليد عدد كبير من المصادر الجديدة لتمويل عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واستشرافا للمستقبل، قال المتكلم إن أكثر الآليات الواعدة والمدروسة جيدا التي يمكن تطبيقها لاحقا هي الضريبة المقترحة على المعاملات المالية. وذكر السيد ميمون أنّ ضرائب مماثلة قد استُحدثت بشكل أو بآخر في أكثر من ٤٠ بلدا. وأكد أنّ ضريبة المعاملات المالية من شأنها أن توفّر، إذا ما استُحدثت في أوروبا وحدها، مبلغا إضافيا يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ بليون يورو من الموارد الإنمائية السنوية. وذكّر الحاضرين بالدور الريادي الذي قامت به الأمم المتحدة وعملية تمويل التنمية في إطلاق الأعمال بشأن التمويل المبتكر. ودعا المتكلم إلى مواصلة العمل بشراكة عالمية قوية من أجل حشد الدعم والتضامن العالميين لتوسيع نطاق مصادر التمويل المبتكر القائمة وتشجيع التوصل لمصادره الجديدة، بسبل منها مبادرة ضريبة المعاملات المالية.

٥٦ - وذكرت السيدة إيكاترينا غراتشيفا (البنك الدولي) أنّ التدفقات الدولية من التمويل الإنمائي قد تحولت من تدفقات رسمية إلى تدفقات خاصة. ومن المرجح أن يسير هذا الاتجاه بنسق أسرع نظرا لاستمرار التشدد المالي في البلدان المانحة وزيادة اندماج البلدان النامية في الأسواق المالية العالمية. ولذلك، تركز خزانة البنك الدولي على تصميم ونشر أدوات مالية مبتكرة تستفيد من التدفقات الرسمية لتوليد تمويل إضافي لفائدة التنمية. ولهذا الغرض، يوفر البنك الدولي لبلدانه الأعضاء قروضا مرنة وقروضا بالعملة المحلية، وآليات تمويل طارئة، وخدمات تعزيز الائتمان، ومنتجات تحوطية، وخدمات لإدارة مخاطر الكوارث، وخدمات استشارية للعملاء في مجال إدارة الأصول والخصوم والوصول إلى أسواق المال. ويتم التركيز

على إدارة المخاطر لحماية الموارد السيادية من الصدمات في المستقبل، وعلى الحشد الفوري للموارد اللازمة من أجل الاستجابة السريعة في أعقاب مثل هذه الصدمات.

٥٧ - وأبرزت المتكلمة دور خزانة البنك الدولي في جمع الأموال لمرفق التمويل الدولي للتحصين من خلال إصدار السندات. وأشارت إلى حالة ملاوي التي تم فيها تطوير أداة للتأمين ضد الجفاف من أجل توفير الإغاثة وإيجاد التمويل اللازم للمشتريات من المواد الغذائية عقب حالات النقص الحاد في الأمطار. وقد أفضى هذا الاستخدام الاستباقي للموارد الرسمية إلى تحقيق وفورات مضاعفة كان سيتعين على المانحين تحويلها لاحقا لو لم تكن هذه المخططات موجودة. وذكرت المتكلمة أنّ هذه المشتقات المالية مثلا، ذات الصلة بالطقس أو ما يعرف بخيار الشراء من أجل المساعدة على الحد من سعر الواردات من الذرة، لا تكلّف سوى دفع قسط مسبق قدره ١٠ في المائة فقط من إجمالي المدفوعات. وأكّدت أنّه يمكن توسيع هذه المخططات لتشمل أنواعا أخرى من المخاطر التي تواجه الكثير من البلدان النامية، وأعربت عن استعداد البنك الدولي لمساعدة البلدان التي لها اهتمام بهذه الأنواع من الآليات المالية.

٥٨ - وعرضت السيدة هالِن (المفوضية الأوروبية) تقرير الاتحاد الأوروبي المرحلي عن بلوغ نسبة المعونة المستهدفة في عام ٢٠١٥، وقدرها ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، فأكدت أنه على الرغم من عدم بلوغ الهدف المتوسط المقرر لعام ٢٠١٠، فإنّ رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي أعادوا في حزيران/يونيه ٢٠١١ تأكيد التزامهم ببلوغ الهدف الذي التزموا بتحقيقه بحلول عام ٢٠١٥. وأشارت أيضا إلى مقترح تشريعي تقدمت به المفوضية الأوروبية مؤخرا من أجل تخصيص ٩٦ بليون يورو (١٣٠ بليون دولار) للمساعدة الخارجية التي سيقدمها الاتحاد في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. وهذا من شأنه أن يكمل برامج التعاون الموجودة لدى البلدان الأعضاء. كما أكدت المتكلمة للدول الأعضاء أنّ الاتحاد الأوروبي في طريقه إلى بلوغ أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، وذلك على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل إسطنبول. وقد أطلق الاتحاد في الآونة الأخيرة ”خطة للتغيير“ من أجل زيادة أثر المساعدة الإنمائية التي يقدمها، يقترح فيها إقامة شراكات متباينة تركز بشكل خاص على مساعدة أشد البلدان احتياجا، بما في ذلك البلدان التي تواجه أوضاعا هشة.

٥٩ - وأكدت المتكلمة أنّ الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبرى لفعالية المعونة وشفافيتها. وأشارت، في هذا السياق، إلى ضمان الشفافية الذي يأخذ به الاتحاد الأوروبي والذي يُلزِم الدول الأعضاء في الاتحاد بالكشف عن جميع المعلومات المتعلقة ببرامج المعونة وفقا لمعايير

المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وعلاوة على ذلك، تقتضي سياسة البرمجة المشتركة المعمول بها في الاتحاد إجراء تعاون متعدد السنوات على المستوى القطري بقيادة البلدان الشريكة. وأبرزت المتكلمة الأهمية المتزايدة لدور التمويل المبتكر المقدم من المصادر غير الحكومية بالأخص، ولا سيما في تلبية الحاجة إلى تعبئة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لتحقيق التنمية المستدامة وفي الاستجابة للأولويات في مجال تغير المناخ. ويشكّل الاقتراح الذي تقدمت به المفوضية الأوروبية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بشأن فرض ضريبة على المعاملات المالية في البلدان الأعضاء الـ ٢٧ خطوةً مهمة في هذا الاتجاه. ويسعى الاتحاد الأوروبي أيضا إلى التوسع في تقديم منح المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو أكثر استراتيجية، وذلك بغية تعبئة الموارد والمنح والقروض الرسمية وحشد المستثمرين من القطاعين العام والتجاري. أما الجهود الهادفة إلى وضع منهاج مشترك للاتحاد يتناول التعاون والتنمية الخارجيين ويضم مجموعة واسعة من المؤسسات المالية ذات الصلة في هذا المجال، فمن شأنها أن تستمر في توطيد الأدوات المالية المبتكرة من أجل دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والهياكل الأساسية على وجه الخصوص.

٦٠ - وقدم السيد الدردري (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) عرضا لنتائج التمرين الذي أجرته مؤخرا اللجنة في مجال وضع نماذج الاقتصاد الكلي القياسية، والذي يهدف إلى التنبؤ بأداء المنطقة العربية الاقتصادي حتى عام ٢٠٢٥. وسيربط هذا النموذج أيضا النتائج بوحدات فرعية تتناول قضايا إنمائية عدة مثل البطالة والفقر وسوء التغذية في المنطقة. وركز المتكلم بشكل خاص على مسألة التدفقات المالية داخل المنطقة، أي نقل الثروة النفطية المتراكمة وتدفقات المعونة بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له. وينطوي نموذج المحاكاة الرئيسي الذي قدمه السيد الدردري على خطة لاستثمار ١٠ في المائة من الإيرادات المتوقعة للبلدان المصدرة للنفط في الدول المستوردة للنفط، مع زيادة نسبتها ٠,٥ في المائة في المعونة داخل المنطقة. وهذا النقل للعائدات النفطية لا يؤدي إلى تحسن هائل في الأداء الاقتصادي للبلدان المستفيدة فحسب، بل أنه يسفر أيضا عن ارتفاع في معدل عائد استثمارات المستثمرين مقارنة بالعائد المتوقع في أسواق رأس المال الدولية.

٦١ - واعتمادا على تلك النتائج، دعا المتكلم إلى توخي سياسة واضحة في مجال التشجيع على تحقيق تكامل إقليمي أوثق فيما بين البلدان العربية باعتبار ذلك من أكثر السبل الواعدة للتعجيل بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة. وبما أنّ هناك في مصارف المنطقة نحو ١٥٠ بليون دولار من السيولة الفائضة غير المستغلة، توقع المتكلم أن ينجم عن تحسين الوساطة المالية فيما بين بلدان المنطقة أثر سريع وكبير من حيث التحولات الهيكلية وتوليد فرص العمل والحدّ من الفقر. وأوضح أنّ المساعدة الإنمائية الرسمية والنُّهج المالية

المبتكرة تستطيع أن تعزز هذا التكامل الإقليمي وأن تساعد في تحقيق فوائد فورية من قبيل تكوين رؤوس الأموال والحدّ من الفقر في البلدان المستفيدة.

المناقشة

٦٢ - في جلسة المناقشة التفاعلية التي أعقبت العروض، ساد الاتفاق على نطاق واسع بين الوفود على أنّ الالتزامات بشأن أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، ومن ذلك الأهداف المتعلقة بأقل البلدان نموا، لا ينبغي أن يعتريها الضعف في ظل البيئة الاقتصادية الهشة السائدة. بيد أنّ العديد من المتكلمين شددوا على ضرورة استخدام التمويلات الرسمية النادرة بمزيد الكفاءة وعلى أن الموارد الأخرى يمكن جمعها من مصادر غير تابعة للقطاع العام.

٦٣ - ولوحظ أن فعالية تعبئة الموارد المحلية شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل والتخفيف من وطأة الفقر وتفادي مواصلة الاعتماد على المعونات. وتم التشديد أيضا على تعزيز المالية العامة، بوسائل منها التعاون الضريبي الدولي، وعلى توسيع فرص الاستثمار وتنفيذ المشاريع الاستثمارية القابلة للتمويل في البلدان النامية من خلال شراكات القطاعين العام والخاص.

٦٤ - وأكّد العديد من المندوبين أنّ تدفقات التمويل المبتكر ينبغي أن تكون مكمّلة للالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا الصدد، يتسم ضمان الشفافية في تدفقات المعونة بأهمية أساسية بالنسبة لضمان تحقيقها قيمة إضافية. وينبغي، حيثما أمكن، تعزيز ممارسات الآليات القائمة، والسعي بنشاط إلى استكشاف مصادر جديدة للتمويل المبتكر. وتشكل الضريبة على المعاملات المالية، بما في ذلك ضريبة صرف العملات، الآلية الواعدة والمدروسة أكثر من غيرها. ودعا العديد من المتكلمين إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تنفيذها، وذلك ربما من قبل مجموعة مختارة من البلدان المتقاربة التفكير في أوروبا. ولقيت أنشطة الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية تأييدا قويا من جانب المشاركين.

٦٥ - وعلاوة على ذلك، تطرق بعض المشاركين إلى مسألة فرض ضرائب على تجارة وثروات السلاح، وإلى تمويل المشاريع الصغيرة، والتخفيف من المخاطر بواسطة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية باعتبار ذلك من مصادر التمويل المبتكرة. وأكد آخرون على ضرورة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية والنُّهج المبتكرة لتعزيز التكامل الإقليمي بين الدول العربية ودول المنطقة الأوروبية الآسيوية. وتم تشجيع مكتب تمويل التنمية التابع للأمانة العامة على الترتيب لتفاعلات أكثر تواترا فيما بين المختصين بالتمويل المبتكر في إطار الأمم المتحدة.

سادسا – الحوار التفاعلي غير الرسمي: الصلة بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

٦٦ – أدلت إنختسيتسيغ أوتشير، رئيسة الجلسة والممثلة الدائمة لمنغوليا لدى الأمم المتحدة، بملاحظات استهلالية أكدت فيها أنّ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، وذلك وفق ما جاء في الهدف ٨ وفي توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية لعام ٢٠٠٢ والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. بيد أنّه فيما يتعلق بالهدف ٨، أوضحت المتكلمة أنّ المجتمع الدولي لم يتمكن من تحقيق النتائج المرجوة على ثلاث جبهات. فلقد أعربت الحكومات المانحة، أولا، عن عزمها إبطاء وتيرة الزيادة في الإنفاق للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ وذلك في الوقت الذي بلغت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية مستويات قياسية في عام ٢٠١٠. وثانيا، لم تتمكن منظمة التجارة العالمية بعد من اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأخيرا، ظلت أسعار الأدوية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات باهظة في العديد من البلدان النامية وذلك بالرغم مما بُذل من جهود كبيرة لزيادة فرص الحصول عليها. وظهرت في الوقت نفسه، وعلى امتداد العقد الماضي، تحديات جديدة تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيد العالمي، ومن ذلك آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتكاليف الإضافية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والأضرار اللاحقة ببيئة الأرض وأشكال التعاون الاقتصادي الجديدة وتقلب أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

عروض قدمها المحاضرون

٦٧ – تخلّلت جلسة الحوار غير الرسمية أربعة عروض مقدّمة من تشو تاي – يول، سفير التعاون الإنمائي بوزارة الشؤون الخارجية والتجارة بجمهورية كوريا؛ وإدواردو غالفيز، نائب الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة؛ وأولاف كيورفن، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب السياسات الإنمائية التابع للبرنامج؛ وروبرتو بيسيو، منسق المرصد الاجتماعي.

٦٨ – أطلع السيد تشو المشاركين على نتائج المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعقود بشأن فعالية المعونة في بوسان بجمهورية كوريا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وشكل منتدى بوسان، وفقا لما جاء على لسان المتكلم، نقطة بداية جديدة في التعاون في مجال التنمية العالمية، وذلك بالنظر إلى سرعة التغير في المشهد الإنمائي. وأوضح أنّ زيادة مشاركة المانحين تجعل هيكل المعونة العالمية أكثر تعقيدا، وأنّ التعاون

الإنمائي يواجه تحديات متعددة مثل الأزمات الاقتصادية والمالية، وتغير المناخ، والنزاعات، والكوارث الطبيعية. وعلى ضوء هذه الصورة، أشار السيد تشو إلى أنّ اجتماع بوسان قد عُقد ليس فقط باعتباره عملية حكومية دولية ولكن باعتباره أيضا منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين. وقد شاركت في الاجتماع وفود من أكثر من ١٦٠ بلدا و ٧٠ منظمة دولية و ٣٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني وحوالي ١٠٠ من الشركاء من القطاع الخاص.

٦٩ - ومن ثم، فقد أطلق منتدى بوسان شراكة عالمية جديدة من أجل إقامة تعاون إنمائي فعال تشارك فيه الاقتصادات الناشئة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتقوم هذه الشراكة على الأهداف والمبادئ المشتركة وعلى الالتزامات المتباينة التي تم تحديدها بشكل جماعي في المنتدى. وقد وسّع الاجتماع أيضا نطاق دائرة التركيز لينتقل من المساعدة إلى تحقيق التنمية، معترفا بدور المعونة الحافز في تعبئة الموارد الإنمائية الأخرى. وشدد المتكلم على ضرورة منح الاعتبار الكامل لمفهوم فعالية التنمية الأكثر شمولا. فمنتدى بوسان قد حقق أخيرا التعاون المنتظم بين مختلف المحافل الإنمائية العالمية، ومن ذلك منتدى التعاون الإنمائي.

٧٠ - وأشار السيد غالفيز إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢ من الوثائق المرجعية الحاسمة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. فستُنفَّذ الاتفاقات والالتزامات التي تحققت في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك، ضمن إطار عملية مستمرة وتدريجية. وأوضح المتكلم أنّ عملية مونتيري وثيقة الصلة بالهدف ٨ المعني بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وأنّه لا بد من مواصلة تعزيز هذه الشراكة، ولا سيما فيما يتعلق بوضع نظام تجاري ومالي قائم على القواعد وقابل للتنبؤ به وغير تمييزي وبتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إنّ عملية مونتيري هي وسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، التي يتجاوز نطاقها بالنسبة لبعض المجالات الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار المتكلم إلى أنّ الأهداف الإنمائية للألفية لم تشمل بعض القضايا التي لها صلة أيضا بالتنمية، مثل أوجه انعدام المساواة فيما بين البلدان وداخل البلدان ومدى اتسام النظام الاقتصادي والمالي الدولي بالإنصاف عموما.

٧١ - ومن سمات توافق آراء مونتيري الحاسمة أنّه يُعالج الجوانب الهيكلية والنُظُمية للاقتصاد العالمي. فالفصل السادس بالأخص يهدف إلى تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية. ولذلك ينبغي مراعاة هذه المسائل النظمية عند مناقشة إطار يَخلِف بعد عام ٢٠١٥ إطار الأهداف الإنمائية للألفية الحالي. ومن جملة المسائل النظمية الكبرى، أكد السيد غالفيز على أنّ الحوكمة الاقتصادية العالمية تتسم بأهمية أساسية على الصعيد

المتعدد الأطراف. إذ هناك ثغرات وأوجه قصور خطيرة في الإطار الدولي الحالي للحوكمة الاقتصادية العالمية لأغراض التنمية. ولا بد من النظر في الكيفية التي يمكن بها تعزيز الأمم المتحدة لكي تبقى ذات جدوى وتواجه التحديات الناشئة في مجال الحوكمة العالمية. وأكد المتكلم على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بدور هام في إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية، وألا يقتصر عملها على توفير المساعدات الإنمائية والإنسانية.

٧٢ - وأكد السيد كيورفن أن تقدما قد أحرز رغم بعض الانتكاسات، باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالعديد من البلدان النامية قد أبدى مرونة كبيرة في مواجهة الأزمة. ومع ذلك، ما زال هناك عدد من التحديات الإنمائية الخطيرة، بما في ذلك الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية، وأزمة الغذاء، والبطالة في أوساط الشباب. أما فيما يتعلق بعملية تمويل التنمية، فقد كان هناك تقدّم بدرجات متفاوتة. إذ ما تزال المساعدة الإنمائية الرسمية دون مستوى الهدف الذي حددته الأمم المتحدة بكثير. وأوضح المتكلم أنّ مصادر التمويل المبتكرة للتنمية لديها إمكانات واعدة، ولكنها تظل حتى الآن محدودة الأهمية. فعلى الرغم من النجاحات التي تحققت في التخفيف من عبء الديون، تم استبعاد العديد من البلدان من المبادرات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، شدد المتكلم على ضرورة مواصلة تعزيز الإدماج المالي بغية تعبئة الموارد المحلية.

٧٣ - وتابع السيد كيورفن قائلا إنّ منتدى بوسان كانت له نتائج إيجابية. فقد وافقت كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على الوثيقة الختامية. ولذا، لا بد من إقامة شراكة إنمائية جديدة تُشرك الأسواق الناشئة وكذا المجتمع المدني في جهود التعاون الإنمائي. وأبرز المتكلم أيضا أهمية شفافية المعونة ونوعيتها وفعاليتها التي لا تقل أهمية عن حجمها، وقال إنّها ينبغي أن تُصرف بطريقة استراتيجية وأن تحشد موارد إنمائية أخرى ضمن قطاع الطاقة مثلا.

٧٤ - وأشار السيد بيسيو إلى أنّ نمو الدخل والتجارة العالميين على مدى العقدين الماضيين لم يسفر عن تقدم مماثل في مجال التنمية الاجتماعية. وأكد أنّه على الرغم من أنّ الصادرات العالمية تضاعفت خمس مرات تقريبا في غضون عشرين عاما (من قيمة إجمالية قدرها ٧٨١ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣,٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٠) وأن متوسط الدخل العالمي قد زاد أكثر من الضعف من حيث نصيب الفرد (من ٠٧٩ ٤ دولارا في عام ١٩٩٠ إلى ١١٦ ٩ دولارا في السنة في عام ٢٠١٠)، فإنّ مؤشر القدرات الأساسية الذي يضعه المرصد الاجتماعي ويتتبع القيم العالمية المتوسطة من المؤشرات الاجتماعية الأساسية، لم يشهد سوى زيادة بنسبة ١٠ في المائة خلال عشرين عاما. وبالتالي، فإنّ النمو

الاقتصادي لم يكفل تحقيق تحسينات في المجالات الهامة من قبيل الفقر والصحة والتغذية والتعليم. أما أوجه انعدام المساواة فهي في ازدياد لا بين البلدان فحسب، بل وبين الأغنياء والفقراء أيضا داخل كل بلد.

٧٥ - وأكد السيد بيسيو أنّ الفوارق المتزايدة قد تفاقمت بفعل ''التناقض المالي'' في إطار النظام المالي الدولي المتمثل في أن عددا من أقل البلدان نموا يجمع ضمن احتياطات مصارفه المركزية من الأموال كل سنة ما يزيد عن المبالغ التي يتلقاها من المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أفضى هذا الاتجاه إلى وضع يقوم فيه أفقر فقراء العالم بتقديم قروض ميسرة إلى ''البلدان القوية المثقلة بالديون الجديدة''. وأوضح أنّ النقل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو الذي ينجم عن هذا الوضع، يشكل خطرا على الصالح العام العالمي المتمثل في الحفاظ على الاستقرار المالي. ولذا، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة هذا الوضع تشمل الحد من المضاربة، وتقسيم الشركات المالية الكبيرة الحجم، وتعزيز الرقابة المصرفية، وفرض ضرائب على القطاع المالي. ودعا المتكلم أيضا إلى تعزيز عملية تمويل التنمية بإنشاء لجنة حكومية دولية لتمويل التنمية.

المناقشة

٧٦ - في المناقشة التي أعقبت العروض، ساد اتفاق واسع النطاق على ضرورة تكثيف الإجراءات من جانب البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. فالهدف ٨ المتمثل في تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية يقوم على أساس المبادئ المنصوص عليها في توافق آراء مونتيري والتي أُعيد التأكيد عليها في إعلان الدوحة. وشدد المتحدثون على أن الشراكة العالمية توفر الأساس لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. فتنفيذها يقتضي بذل جهود متضافرة ومتواصلة من جانب جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ومنهم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال. وينبغي على وجه الخصوص تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. وجرى التأكيد على ضرورة استكشاف سبل تعزيز عملية متابعة التمويل من أجل التنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٧ - ولاحظ العديد من المتكلمين أنّ الأزمات العالمية الأخيرة في الوقود والطاقة وفي المال والاقتصاد قد أدت إلى انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة في البلدان النامية نتيجة لحالات الهبوط في التدفقات الخارجية، وانخفاض عائدات الصادرات وتقلص التحويلات المالية. وهذا ما يشكل تهديدا للمكاسب التي تحققت بشق الأنفس وبقدر غير متساو في مجالات الحد من الفقر والصحة والتعليم. ولمواجهة الآثار السلبية للأزمات، وخصوصا

في البلدان التي لديها احتياجات تمويلية خاصة، لا بدّ من تحقيق غايات الهدف ٨. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وأن يعزز فعالية المعونة ويقلل من شروط منحها. ولوحظ أن نوعية الإحصاءات تحتاج إلى تحسين لكي تصبح المساعدات أكثر فعالية، ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة. وقد أظهرت مصادر التمويل المبتكرة فعاليتها في توفير موارد إضافية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم ينبغي تعزيزها ومواصلة استكشاف إمكاناتها.

٧٨ - ورحب العديد من المشاركين بالمنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، الذي اعتُمدت فيه ''شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال''. ومع ذلك، أكد بعض المندوبين أن وثيقة بوسان الختامية ليست وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، وهي بذلك لا ينبغي أن تصرف النظر عن تنفيذ الالتزامات الحالية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا الصدد، تم إبراز الفرق بين طبيعة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من جهة والتعاون التقليدي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب من جهة أخرى.

٧٩ - وأكد العديد من المتكلمين أن المجتمع الدولي بحاجة لحشد الجهود من أجل إحراز تقدم فيما يتعلق بالأهداف التي لم يرق بلوغها إلى المستويات المتفق عليها، ولا سيما تخفيض معدل وفيات الأمهات، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق الاستدامة البيئية. وأشار هؤلاء إلى أن آليات خفض أسعار الأدوية لديها القدرة على النهوض ببلوغ الأهداف المنشودة في مجال الصحة، في حين أنّ تعزيز فرص الحصول على التكنولوجيا من شأنه أن يوفر أدوات قوية لمواجهة تغير المناخ وزيادة الإنتاجية الزراعية. ولئن تم الاعتراف عموما بأهمية تركيز المعونة الإنمائية على الأهداف الإنمائية للألفية، فإنّ بعض المتكلمين أبرزوا أيضا ضرورة الأخذ بسياسات إنمائية طويلة الأجل تذهب إلى أبعد من تلك الأهداف.

٨٠ - ودعا الكثير من المشاركين إلى الوفاء بالتعهدات الإنمائية لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وإلى زيادة المعونة التجارية للتعويض عن الخسائر في العائدات الجمركية ومقاومة النزعة الحمائية، فضلا عن توسيع نطاق التدابير المتخذة ليشمل تمكين البلدان النامية من تحمّل الدَين. كما أبرز بعض المتكلمين أهمية القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعوا إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار التجاري.

٨١ - وذُكر أنّ توخي الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات هو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد المحلي، وأنّ البلدان النامية ينبغي لها أن تواصل تنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية هدفها الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يكفل لهذه البلدان الحيز

الكافي لتقرير سياساتها. أما على الصعيد الدولي، فقد أبرزت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة الحاجة إلى إجراء إصلاحات شاملة بغية إيجاد هيكل مالي دولي يتسم بمزيد الإنصاف والتماسك والمشاركة ويسعى إلى تحقيق التنمية.

٨٢ - وفي ختام الحوار، أدلى رئيس الجمعية العامة بالنيابة بملاحظات ختامية (يمكن الاطلاع على جميع مواد الاجتماع في الموقع الشبكي http://www.un.org/esa/ffd/hld/HLD2011/).